Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (1): 352-373
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.1.21

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The effect of adopting the standard (IFRS9) in the level of financial performance in Iraqi banks: Applied research

Mustafa Khaled Shawkat Al-Sarraj*, Ashraf Fares Abdoun
College of Administration and Economics, Tikrit University

Abstract: The study aimed to identify the model of asset losses according to the International Financial Reporting Standard (IFRS9) and the extent of its impact on the financial performance of banks, and to achieve this goal ,the study dealt with the method of content analysis of the annual financial reports of a sample of commercial banks published in the Iraq Stock Exchange , which numbered (15) banks for the period from 2019 to 2021 Descriptive ,statistical and inferential methods were used according to the statistical program (SPSS) to examine the relationship and impact between the variables of the study ,which concluded that there is a relationship between the international standard For the financial report (IFRS9) and financial performance ,represented by solvency ,while there is no relationship with profitability and financial employment ,and there is a positive direct impact of the International Financial Reporting Standard (IFRS9) on the solvency of the banks of the study sample ,as the reason is due to the higher the expected credit losses ,i.e .the increase in the provision for hedging without occurring Expected credit losses ,the bank becomes more suitable ,the study recommended the need for the Central Bank to increase the inspection bodies to follow up the application of the expected credit loss model well to ensure the quality of The ability of banks to cope with economic pressures

Keywords:
International Financial Reporting Standard (IFRS9), Financial Performance of Banks.

Article history:
Received 02 May. 2023
Accepted 04 May. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Mustafa Khaled Shawkat Al-Sarraj
College of Administration and Economics, University of Tikrit

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (1): 352-373
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.1.21

أثر تبني معيار (IFRS9) في مستوى الأداء المالي في المصارف العراقية: بحث تطبيقي

مصطفى خالد شوكت السراج **أشرف فارس العبدون**
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على نموذج الخسائر الموجودات وفق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) ومدى تأثيره على الأداء المالي للمصارف ولتحقيق هذا الهدف تناول الدراسة أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية السنوية لعينة من مصارف التجارية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (15) مصرف للفترة من 2019 والى 2021 وقد تم استخدام الأساليب الوصفية والإحصائية والاستدلالية وفق برنامج (SPSS) الإحصائية لفحص العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة، مما توصلت إلى أن هنالك علاقة بين المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) والأداء المالي والمتمثلة بالملاءة المالية في حين لا توجد علاقة مع الربحية والتوظيف المالية، كما وإن هنالك تأثير إيجابي طردي للمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) على الملاءة المالية للمصارف عينة الدراسة، إذ يعود السبب إلى كلما ارتفعت الخسائر الائتمانية المتوقعة أي زيادة المخصص لتحوط دون الوقوع الخسائر الائتمانية المتوقعة اصبح المصرف أكثر ملاءمة، أوصت الدراسة إلى ضرورة زيادة البنك المركزي للهيئات التفتيش لمتابعة تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل جيد لضمان جودة قدرة المصارف لمواجه الضغوط الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9)، الأداء المالي للمصارف.

المقدمة

يعد نظام المحاسبة في المصارف مكونًا مهمًا لعملياتها. إذ إنها تمكن المصارف من إدارة شؤونها المالية، والامتثال للوائح، وتوفير معلومات مالية دقيقة لأصحاب المصلحة، وعند حصول الأزمة المالية عام (2007-2008) التي عصفت بالنظام الاقتصادي وما ترتب عليها من التداعيات على القطاع المصرفي والذي يعد من اهم القطاعات بسبب الوظيفة الرئيسة في إعادة تعبة المدخرات(الأموال) للشركات والأفراد لتحريك عجلة الاقتصاد في أي بلد عن طريق ضخ هذا المدخرات بقروض واستثمارات، إذ دعت كل من (Basel, 2009) (G20, 2009) مجلس المعاير الدولي لإعادة النظر في المعايير الدولية المحاسبية عن الأدوات المالية من خلال إدخال تعديلات تسمح للمعايير الجديد بتصوير المعاملات المصرفية بطريقة شفافة ومتسقة بما يتماشى مع جوهرها الاقتصادي وان يكون مصحوبة بافصاحات قابلة للمقارنة للتعامل مع المستقبل لزيادة الثقة بالقوائم المالية واستجابة لهذه الدعوات، أصدر مجلس المعايير المحاسبة الدولية النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) للأدوات المالية والذي يتطلب إدراج طرق وأساليب لبيان الخسائر الائتمانية المتوقعة (المستقبلية) أي الاعتراف المبكر بالخسائر الائتمانية المتوقعة، بالمقارنة بالمعيار المحاسبة الدولي (IASB 39) للأدوات المالية السابق، الاعتراف والقياس للخسارة المتكبدة الحالي. وبالتالي فهو يتجه نحو بناء نموذج جديد يتطلب تكوين مخصصات للتعرض للخسائر على أساس

خسائر الائتمان المتوقعة كخطوة متقدمة للتنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل وبالتالي للتحوط من أية مخاطر متوقعة.

وبسبب هذه الامتثال للمعيار الجديدة اصبح من المهم تقييم الأداء المصرفي بناءً على الحاجة الملحة لمعرفة طبيعة التغيرات على مستوى القطاع المصرفي هذا من جهة ومن جهة أخرى لتحجيم ومعالجة الأداء السلبي لبعض المصارف واتجاهها غير المحسوب نحو المخاطرة والذي يشكل خطرا فعليا على الاقتصاد بشكل عام من خلال تسببه في حدوث أزمات مالية تنعكس سلباً على أداء المصارف لتحقيق النتائج المرغوبة والتي تمثلت بالربحية من نتائج قائمة الدخل إلى الموجودات في المركز المالي والملاءة المالية والتي تمثل قوة حقوق الملكية إلى الموجودات في قائمة المركز المالي ومعدل نسبة التوظيف المالي لاستثمار السيولة من الودائع إلى القروض والتي هي المحصلة لكافة العمليات التي تقوم بها المصارف، لخلق بيئة منظمة وأكثر أمنا لعمل المصارف لتعزيز ثقة المستثمرين والمودعين بها.

المحور الأول: منهجية البحث

في هذا المحور سيتم تناول مشكلة وأهمية وأهداف وفرضية البحث كذلك وحدود ومنهجية البحث الخاصة بمتغيرات البحث

1-1 مشكلة البحث: بالرغم من الدعوات المستمرة لتحسين الأداء المالي للمصارف وإدارة الأزمات المالية والتحوط منها إلا أن هذا الأمر لم يحظ محليا بالاهتمام الكافي بالرغم من أهمية الموضوع في الرقابة المصرفية وانعكاسها على البيئة العراقية لما تمتاز به من انفتاح وتطور في تبني تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) والذي انعكس بضلاله على تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في العراق، ومما تقدم يمكن تحديد مشكلة الدراسة الرئيسة بمجموعة أسئلة وكالآتي:

1. هل هنالك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تبني المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) وIII والأداء المالي للمصارف؟
2. هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية لتبني المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) في الأداء المالي للمصارف؟

2-1 أهمية البحث: أن أهمية الرئيسي للبحث تتمثل في:

1. زيادة اهتمام المصارف العراقية الخاصة بتبني تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي وعلى وجه الخصوص المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) والذي ينصب حول كيفية مواجهة المخاطر المستقبلية المتوقعة التي سوف يتعرض لها المصرف من خلال عمل مخصصات كافية تحول دون تكبد المصارف خسائر ائتمانية متوقعة الحدوث.
2. إن أهمية تقيم الأداء المالي للمصارف العراقية الخاصة تعد الأساس الذي يتم من خلاله معرفة وضع هذا المصرف وتصنيفه بشكله العام.

3-1 هدف البحث: إذ يهدف البحث إلى ما يأتي:

1. التعرف بالمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) المتمثلة بالخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL).
2. التعرف على الأداء المالي للمصارف والمتمثل (الربحية، الملاءة، التوظيف).

4-1 فرضية البحث: من خلال عرض مشكلة الدراسة يمكن صياغة فرضيات الدراسة وكالآتي:

(H1). الفرضية الأولى: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تبني المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) وكل من مقررات لجنة بازل III والأداء المالي للمصارف.

(H2). الفرضية الثاني: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لتبني المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) في الأداء المالي.

5-1 حدود البحث: إذ تتمثل حدود الدراسة بالآتي:

1. **الحدود العلمية:** تتمثل الحدود العلمية للدراسة من ثلاث متغيرات هي المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) والأداء المالي للمصارف والتي سيتم بيان العلاقة وتأثيرها بينها.
2. **الحدود المكانية:** يتم التطبيق في بيئة العراقية للمصارف الخاصة المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي والمدرجة في سوق الأوراق المالية والبالغة (15) مصرف تجاري التي تتبنا تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9).

6-1 أسلوب البحث: إذ اعتمد الباحث على مناهج عدة وكالآتي:

1. **المنهج الوصفي**: إذ اعتمد الباحث على الكتب والرسائل والإطريح والمقالات الجامعية العربية منها والأجنبية وتعاميم الصادرة من قبل البنك المركزي فيما يخص تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي فضلاً عن التقارير ودراسات الصادرة من الهيئات والمنظمات المتخصصة مثل مجلس المعايير الدولية (IASB) وشركات (Big 4).
2. **المنهج التطبيقي:** إرشادات وإجراءات الخاصة ب المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) الصادر من قبل مجلس المعايير الدولية (IASB) وبالاعتماد على التقارير الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية للمصارف التجارية العراقية عينة البحث والمقابلات الشخصية مع مديري مخاطر بعض المصارف ومدير قسم مراقبة الصيرفة والائتمان للبنك المركزي ومدقق خارجي شركة أرنست اند يونك.

المحور الثاني: الإطار النظري للمعيار (IFRS9) وفق نموذج اضمحلال قيمة الموجودات ومدى تأثير في الأداء المالي في المصارف

2-1. المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9):بعد الأزمة المالية لعام 2008 تم تسليط الضوء على المشكلات المتعلقة بالمعيار المحاسبي الدولي (39) بسبب شدة التعقيد والتقلبات الدورية في البيانات المالية ودوره في المساهمة في الأزمة المالية (Eriksson, 2019: 2). مما ساعدة تقديم المعيار (ifrs9) **"الأدوات المالية"** كأحد الاستجابات لقادة دول مجموعة العشرين (G20) للأزمة المالية العالمية (Popescu, Ionescu, 2019: 217) **(**حيث استطاع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من خلال إصدار المعيار (IFRS 9)الأدوات المالية والتي تتضمن حزمة التحسينات التي أدخلها المعيار (IFRS 9)نموذجًا منطقيًا للتصنيف والقياس، ونموذجًا فرديًا "للخسارة المتوقعة" لانخفاض القيمة تطلعي ونهجًا معدل بشكل كبير لمحاسبة التحوط. حيث سيدخل المعيار الجديد حيز التنفيذ في 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر (https://www.ifrs.org)

2-2. أهداف المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9): اذ معيار (IFRS 9)وضع أسس ومبادئ التقارير المالية حول الحقوق والالتزامات التي ستوفر معلومات مهمة وذات صلة لمستخدمي البيانات المالية من أجل تقليل درجة عدم اليقين وتوقيت التدفقات النقدية والمبالغ المستقبلية للكيان (IFRS9, 2014: 368).

كما ويرى (الشيخ والراجي،2016: 16) هنالك أهداف أخرى:

1. تقليل عدد شرائح التصنيف والقياس.
2. إعادة ضبط القياس والاعتراف في كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية.

3. تعديل توصيف الاستثمار في أدوات الدين.

2-3. أهمية المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9): هنالك أهمية **للمعيار الدولي لتقرير المالي (IFRS 9)** (Gornjak, 2017: 119):

1. تحسين طريقة التصنيف والقياس للأدوات المالية.
2. تجانس العمل المحاسبي مع استراتيجية المنشاة المطبقة.
3. الإفصاح عن أي تغيرات في نموذج العمل.
4. المساهمة في حل القضايا الحاصلة في الأزمة العالمية (2007-2008).
5. حماية المساهمين.
6. أثبات الخسائر بشكل منطقي.
7. زيادة شفافية واتساق التقارير المالية عالميا.
8. إمكانية الوصول أفضل للاستثمارات لرؤوس المال الأجنبية.

إذ **يرى الباحث** أن المعيار (IFRS 9) قدم حلول مهمه حول التعقيد وعمل المعيار الدولي المحاسبي 39 لتصنيف وقياس الأدوات المالية لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة أو المستقبلية بدل الخسائر الائتمانية المتكبدة والذي يحول لعمل مخصصات كافية لتفادي مثل هذه الخسائر وتحوط لها.

2-4. مكونات المعيار الدولي لتقرير المالي (IFRS 9): حيث يتكون المعيار من ثلاثة أقسام أساسية وهي:

1. **التصنيف والقياس: إذ** صنف المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) جميع الأصول افتراضيًا بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الأرباح والخسائر (FVPL) ما لم يتم استيفاء معايير محددة في هذه الحالة يمكن تصنيف الأصول إما بالتكلفة المطفأة (AC) أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI). يوحد المعيار (IFRS 9) التصنيفات ونماذج القياس في الفئات الثلاث المذكورة أعلاه (pwc, 2017: 6)
2. **الاضمحلال والهبوط الموجودات:** بعد أن أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مسودة العرض الأولى، اقترح مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الاضمحلال والهبوط الموجودات في عام 2011 لتطوير بديل لخسائر الائتمان للأدوات المالية. في نهاية عام 2012، قرر مجلس معايير المحاسبة المالية أنه سيتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر من الاعتراف الأولي للأصل المالي، ولكن في عام 2013 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مسودة العرض الثالثة إلى مجلس معايير المحاسبة المالية بشأن التعديلات النهائية لخسائر الائتمان المتوقعة (ECL). اقترحت مسودة العرض الثالثة التي صدرت في مارس 2013 أن تعترف الكيانات بمخصص خسارة بمبلغ يساوي 12 شهرًا من الخسائر الائتمانية للأصول المالية التي تدهورت بشكل كبير في الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها، والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر بمجرد وجود دليل موضوعي. (Orban & Tamimi, 2020: 1262) لذلك ستكون المصارف قادرة على التمييز بين مخاطر الائتمان الهامة وغير الهامة للأدوات المالية والاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة بدلاً من الخسارة المتكبدة في معيار المحاسبة الدولي 39.

مناهج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة:

أ. **النهج العام:** يغطي هذا النهج الموجودات المالية التي يتم قياسها بـ(AC)، وهي القروض المقدمة من المصارف، والتي تعد أكبر نسبة من إجمالي أصولها. لذلك، فإن النهج العام هو الأسلوب المستخدم

على نطاق واسع من قبل الكيانات، وخاصة المؤسسات المالية، بالرغم من أنه وفقًا لمجلس معايير المحاسبة الدولية، واستناداً إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9)، فإنه ليس إلزاميًا تنفيذ نهج محدد، يجوز للكيانات تطبيق أي نهج متعلق بنموذج الأعمال وتصنيف أدواتهم المالية. يعتمد الأسلوب العام على تقسيم الزيادة في مخاطر الائتمان إلى كبيرة وغير جوهرية من خلال ثلاث مراحل، تختلف كل مرحلة عن المراحل الأخرى في آلية الاعتراف وقياس خسائر الائتمان المتوقعة وإيرادات الفوائد حيث تقوم بعمل مخصص الخسائر الائتمانية لمدة 12 شهر أو مدى الحياة (Orbán&Tamimi, 2020: 1264 وكما في الشكل رقم (1) الآتي.

	مرحلة اولى No-SCIR	مرحلة ثانية SCIR	مرحلة ثالثة Credit Impaired
الاعتراف بـ ECL	12-month ECL	Lifetime ECL	
الاعتراف بايراد الفوائد	EIR on gross carrying amount (excluding ECL)		Effective interest on the net carrying amount

Source: (BDO, 2018: 51)

يتضح من الشكل رقم (1) أن يتم تقسم عمر الأدوات لمخاطرها على ثلاث مراحل وحسب طبية توافر المعلومات لعمل المخصصات الكافية.

ب. **النهج المبسط**: قدم المعيار خيار النهج مبسط للكيانات لتسهيل التتبع المتكرر للتغييرات في مخاطر الائتمان لبعض من الموجودات المالية والتي تشمل المدينون التجاريون وموجودات العقد لمدة سنة واحدة أو أقل بدون أي عنصر تمويلي. والمدينون التجاريون وموجودات العقد التي تشكل معاملة تمويل وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 15)؛ ذمم الإيجار في نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 15). للمدينين، إذ لا تحتاج الكيانات بالضرورة إلى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة12) شهرًا وتقييم وقت حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، وبدلاً من ذلك، الاعتراف بمخصص الخسارة مباشرةً باعتباره خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر منذ البداية، الأمر الذي يبدو منطقيًا كما هو في أكثر من (12) شهرًا. يسمح المعيار أيضًا للكيانات باختيار هذا الأسلوب كخيار للكيانات التي ستتجنب هذه التبسيط الاضطرار إلى إجراء تقييمات مخاطر كبيرة للأصول المالية ذات مخاطر الائتمان المنخفضة (Sultanoğlu, 2018: 487).

ج. **النهج المعدل (الضعيف):** في حالة هذا النهج، عند شراء الأصول المالية أو نشأ عنها انخفاض ائتماني. فان المعالجة المحاسبية سوف تكون بموجب معيار المحاسبة الدولي 39، لحساب إيرادات الفوائد للأصول المالية في هذا النهج، يجب على مالك الأصل المالي تطبيق معدل الفائدة الفعلي المعدل بالائتمان (EIR) على التكلفة المطفأة من الاعتراف الأولي والاعتراف بـ مخصص الخسارة للتغيرات في خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ولا يتم تسجيل مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة لمدة (12) شهرًا للموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية عند التحقق المبدئي. الأساس المنطقي لعدم تسجيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا لهذه الأصول هو أن الخسائر تنعكس بالفعل في القيم العادلة التي تم الاعتراف بها في البداية هذا النهج حيث يعتبر

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (1): 352-373
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.1.21

أقل استخدامًا من الأساليب السابقة، ويركز المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) على انخفاض قيمة الأدوات المالية في النهج العام (Orban&Tamimi, 2020: 1266).

يرى الباحث أن مجلس المعايير وضع هذا المناهج لغرض بيان مرونة التطبيق على جميع الأدوات المالية وكي تتلاءم أيضا حجم وطبيعة المنظمة والشكل رقم (2) سيتم استعراض المناهج باختصار

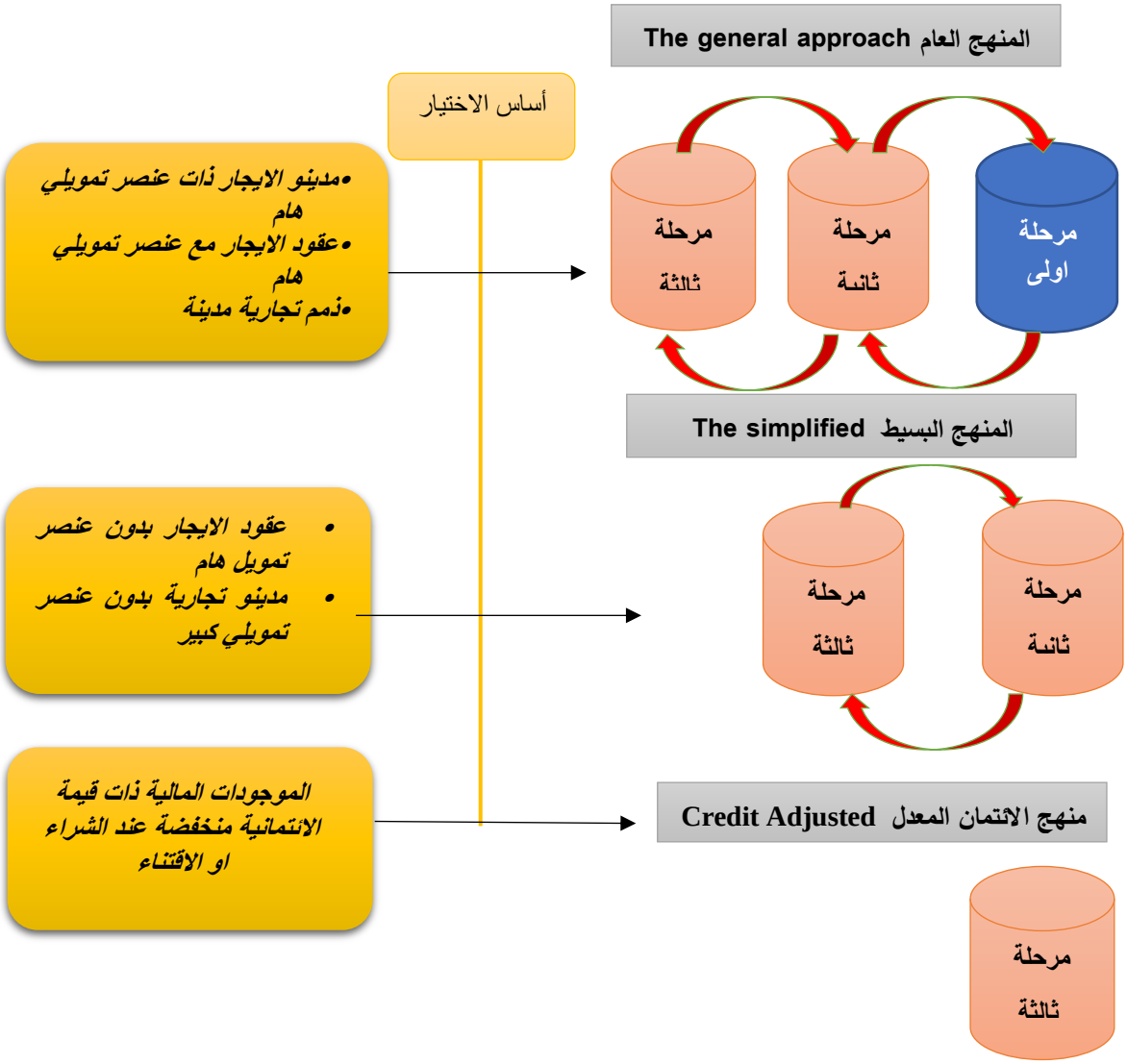

الشكل رقم (2) مناهج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

Source: (Deloitte, 2015: 12)

كما مبين أعلاه في الشرح السابق للمناهج يعمل المنهج العام على تقسيم الأدوات على ثلاث مراحل وحسب مخاطرها

أما المنهج المبسط يقسم حياة الأدوات المالية لمرحلتين أما المنهج الثاني فيتم احتساب مخصصات من ذو الاعتراف الأولي.

3. **محاسبة التحوط: بعد** الانتهاء من المتطلبات الجديدة لمحاسبة التحوط في نوفمبر 2013، إذ تم ملاحظة أنه بالرغم من أن هذه التغييرات توفر متطلبات محاسبة التحوط العامة، فإن المجلس يعمل على مشروع منفصل لمعالجة محاسبة عمليات التحوط للمحافظ المفتوحة (يشار إليها عادةً كمحاسبة تحوط كلية). بعد نشر المرحلة الثالثة من المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) يعد تحسينًا لمحاسبة التحوط (Hedge Accounting)، إذ عمل على تحسين جدوى اتخاذ القرار في البيانات المالية من خلال مواءمة محاسبة التحوط بشكل أفضل مع أنشطة إدارة المخاطر في الكيان، كما عالج العديد من المشكلات الواردة في معيار المحاسبة الدولي (IASB 39) التي أحبطت أمناء الخزانة في الكيانات. عند القيام بذلك، فإنه يُجري بعض التغييرات الأساسية على المتطلبات الحالية، عن طريق إزالة أو تعديل بعض المحظورات والقواعد الرئيسية ضمن معيار المحاسبة الدولي (IASB 39) (PWC, 2016: 1) للتعرف على تحوط يجب معرفة عناصر وأنواع وفاعلية التحوط وفق المعيار (IFRS 9).

من أجل التأهل لمحاسبة التحوط، يجب أن تستوفي علاقة التحوط معايير الفعالية الآتية في بداية كل فترة تحوط:

أ. وجود علاقة اقتصادية بين البند المغطى وأداة التحوط.

ب. لا يسيطر تأثير مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن تلك العلاقة الاقتصادية.

ج. أن نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها المستخدمة بالفعل في التحوط الاقتصادي IFRS (9, 2014: 339).

2-5. قياس نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة: طريقة احتمالية التعثر (Probability of default approach (PD)): وتسمى أيضا الطريقة غير المباشرة المحددة التي سنركز عليها هي حيث يتم تقسيم PD وLGD وEAD. تعبير مبسط لنمذجة خسارة الائتمان المتوقعة (ECL) لكل حساب على النحو الآتي: (شحاتة، 2019: 477) (Schutte et al., 2020: 3) (Grzybowska & Karwański, 2020:116):

ECL = PD% * EAD * LGD%
(نسبة الخسائر بافتراض التعثر%)) التعرض عند التعثر) (احتمالية التعرض %) (الخسائر الائتمانية المتوقعة)

الخسارة الائتمانية المتوقعة Expected Credit Losses (ECL)
احتمالية التعثر Probability of Default (PD%)
التعرض الائتماني عند التعثر Exposure At Default (EAD)
نسبة الخسارة بافتراض التعثر Loss given default (LGD %)

2-7. مفهوم الأداء المالي للمصارف: يعد مفهوم الأداء المالي من المفاهيم المهمة لمنظمات الأعمال بصورة عامة إذ من خلاله يمكن إعطاء صورة كاملة وشاملة عن سير أنشطة المنظمات وأعمالها على مستوى البيئة الداخلية والخارجية، فضلا عن ذلك يعد الأداء المالي المحور الرئيس الذي تنصب حوله جهود المصارف كافة التي تسعى بشكل دؤوب الى تأدية وظائفها بكفاءة وفاعلية، وبالتالي فأن تقييم الأداء يتم من خلاله التعرف على نقاط القوة والضعف في أداء المصرف. وقد تم تقديم عدة تعاريف للأداء المالي للمصارف

إذ عرف (مكطوف، حازم، 2019: 181) "أن الأداء المالي ما هو ألا انعكاس لقدرة المصرف وقابليته على تحقيق الأهداف، من خلال استعمال الموارد المالية وغير المالية بالكيفية التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، فضلا عن ذلك يعد الأداء المالي أداة لبيان الوضع المالي للمصرف في تاريخ معين، والقدرة على الاستغلال الأمثل لموارده في الاستثمار بغية تعظيم قيمة المساهمين".

كما ويرى (حسين، 2020: 166) الأداء المالي "عملية متكاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للتعرف على الوضع الحالي المالي للمصرف وتحديد الطريقة المناسبة التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة".

بين أيضا (الصبيحي، رجا، 2020: 86) أن الأداء المالي للمصارف أنه المفهوم الضيق لأداء المصارف إذ يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المصرف إذ أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي يمارسها المصرف، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المصرف بفرص استثمارية مختلفة".

وكذلك وأشار (العبدون، 2021: 181) إلى أن الأداء المالي "أنه من الأمور الجوهرية التي يجب على المصرف إعطائه الأهمية القصوى، ويتم احتسابه من خلال التحليل المالي للبيانات والمعلومات المحاسبية باستخدام المقياس المحاسبي (النسب المالية)، مما يمكن إدارة ذلك المصرف من التخطيط الفعال وكذلك الرقابة والحكم على مدى كفاءة أدائه، فضلا عن الاعتماد القرارات الفعالة عليه وتحديد الانحرافات عن المستويات المخططة، كما وتعد من أهم الأساليب لتحليل ربحية المصارف فضلا عن توازنها المالي والسيولة مما يساعدها على تحقيق النمو".

وبناء على ما سبق **يرى الباحث** أن الأداء المالي للمصارف ما هو إلا صورة حية تعكس مستوى ونتيجة قدرة المصارف على استغلال مواردها وقابليتها الذاتية نحو تحقيق الأهداف الموضوعة من خلال مختلف الأنشطة التي تمارسها ووفقا لمعايير محددة مسبقا تتلاءم وطبيعة عمل المصرف.

2-9. أهمية الأداء المالي للمصارف: إن عملية الأداء المالي للمصارف تحظى بأهمية بارزة وكبيرة في جوانب ومستويات مختلفة يمكن إبرازها في الآتي (حسين، 2020: 166-167)، (سامية وجمال الدين، 2017: 304)، (إبراهيم، 2020: 18):

1. يظهر الأداء المالي للمصارف مدى قدرة المصرف على تحقيق ما تخطط له من أهداف عن طريق مقارنة النتائج التي تم تحقيقها والأهداف الموضوعة مسبقاً والعمل على تحديد الانحرافات وإيجاد حلول مناسبة لضمان الاستمرارية والبقاء.
2. يساعد الأداء المالي للمصارف في بيان مدى التقدم التي حققته عن طريق مقارنة النتائج المتحققة للمصرف من فترة إلى أخرى، والعمل على مقارنتها مع مصارف أخرى.
3. يساهم الأداء المالي للمصارف في تحسين الوضع الاستراتيجي للمصرف في إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها.
4. يساعد الأداء المالي للمصارف في تقديم صورة واقعية شاملة لجميع المستويات الإدارية عن أداء المصرف لتحديد دوره وآليات تعزيزه للاقتصاد الوطني في البيئة القطاعية.
5. يكشف الأداء المالي عن مدى مساهمة المصارف في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق عوائد بأقل تكاليف ممكنة والتخلص من العوامل المسببة للهدر وضياع الجهد والوقت والمال.
6. يسهم الأداء المالي للمصارف في تقديم صورة واضحة للموظفين عن كيفية أداء المهام الموجه إليهم، لتحقيق الأداء المتميز الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

7. يساهم الأداء المالي للمصارف في تحقيق النمو الاقتصادي والعمل على تجنب الإسراف المالي من خلال التنسيق ما بين الأنشطة التمويلية والتسويقية للمصرف.
8. يساهم الأداء المالي للمصارف في ترشيد الأنفاق عن طريق متابعتها لمواردها المتاحة بشكل دوري وفعال.

كما ويرى الباحث إن الأداء المالي للمصارف ماهي إلا عدسة تكبير يرى من خلالها أصحاب المصالح مدى قدرة المصرف على الاستمرار في تحقيق الأهداف المنشودة.

2-10. مؤشرات الأداء المالي: تعد "النسب أو المؤشرات المالية" واحدة من أفضل الأسس التي تدخل في عملية تقييم أداء المصارف، ذلك أن نجاحها يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملائمة تلك المؤشرات وقدرتها على تقييم الأداء على نحو سليم (بشناق، 2011: 3). كذلك تستخدم النسب المالية من قبل الإدارة لتحليل القوائم المالية من أجل التعرف على سلامة التنظيم المالي وربحية المؤسسات (سامية وجمال الدين، 2017: 305). فضلا عن ذلك فأن استخدام تلك النسب في عملية التحليل المالي يعد وسيلة أو أداة مهمة لمساعدة إدارة المصارف التي تساعد الإدارة على المعرفة المسبقة لموقف السيولة لديه وموقف الأموال المتوفرة للتوظيف. وتعرف على أنها: "علاقة رياضية تتكون من رقمين أحدهما في البسط والأخر في المقام، والنتائج المتحققة عن تلك العلاقة لا تكون ذات معنى إلا من خلال المقارنة مع نسب مالية لسنوات مالية لنفس المصرف المراد تقييمه أو من خلال مقارنتها بنسب حالية لمصارف أخرى في نفس قطاع العمل"، وتعددت النسب أو المؤشرات المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المصرفي نتيجة للأهداف المرسومة والظروف المختلفة لطبيعة التقييم (حسين، 2020: 167)، وفيما يأتي أهم النسب أو المؤشرات وأكثرها شيوعا (الوائلي والزبيدي، 2020)، (Omer,2021), (الحاج، 2022), (Muriithi & Waweru, 2017)

أولا. مؤشرات الربحية:Profitability Ratios تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف، إذ إن هذه المؤشرات تمكن من قياس قدرة المصرف على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار المصارف وتوسعها، مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع المصرف (بشناق، 2011: 35). ويندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة هي:

1. **معدل العائد على حق الملكية (ROE)**: معدل العائد على حق الملكية = **(صافي الأرباح بعد الضرائب/حق الملكية)** (Gazi et al., 2021: 925): يعد معدل العائد على حق الملكية واحد من أهم المؤشرات المستعملة في تقييم الأداء المالي ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح (العائد (التي حققها المصرف (إبراهيم،2020: 20).
2. **معدل العائد على الودائع (ROD):** معدل العائد على الودائع = **(صافي الأرباح بعد الضرائب /إجمالي الودائع)** تقيس مقدرة المصارف على تحقيق الأرباح من خلال الودائع التي تحصل عليها، إذ إنه يبين حصة الوحدة الواحدة من الودائع إلى الأرباح الصافية المتحققة للمصرف بعد دفع الضرائب (بشناق،2011: 36).
3. **معدل العائد على الأموال المتاحة (ROR):** معدل العائد على الأموال المتاحة = **(صافي الأرباح بعد الضرائب / (إجمالي الودائع+ حق الملكية)** تهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة المصارف في توليد

العوائد من الموارد المالية المتاحة لها والتي تتمثل في الودائع باختلاف أنواعها وحقوق الملكية (فوزي والهام، 2015: 34)

4. **معدل العائد على الموجودات (ROA):**معدل العائد على إجمالي الموجودات = **(صافي الأرباح بعد الضرائب/إجمالي الموجودات)** (Gazi et al., 2021: 926) يقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح بعد الضرائب إذا يعد معدل العائد على الموجودات من أهم النسب المعتمدة في عملية التقييم المالي للمصارف، إذ إنها توضح مدى كفاءة المصرف وقدرته في استثمار موجوداته وتوجيهها نحو فرص استثمارية مربحة وإن ارتفاع هذه النسبة تشير إلى كفاءة استخدام المصارف للأموال المستثمرة في الأصول الإرادية (بشناق، 2011: 36)، (عمر وعلي، 2022: 625).

ثانياً. مؤشرات ملاءة رأس المال: إن هذه المؤشرات تمثل القدرة النهائية للمصرف على سداد التزاماته وهدفها الأساس هو بناء خط دفاعي يظهر في الميزانية وحساب الأرباح والخسائر، ويضيف أن ملاءة رأس المال تساهم في دعم القدرة التنافسية للمصرف في الظروف المعقدة والأزمات المالية، ويمكن قياسها باستخدام عدد من المؤشرات أهمها: (الياسري، 2018: 193)، (عبد والعبيدي، 2011: 123-125)

1. **نسبة رأس المال والتي يعبر عنها:**

$$\textbf{نسبة رأس المال} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الموجودات}} \times \textbf{100\%}$$

إذ تستعمل هذه النسبة في بيان مدة تقويم هيكل رأس المال المصرف والتي توضح مدى الاعتماد على حقوق الملكية (رأس المال الممتلك) في تمويل الموجودات.

2. **نسبة رأس المال الحر والتي يعبر عنها:**

$$\frac{\text{حقوق الملكية–الموجودات الثابتة}}{\text{مجموع الموجودات المخاطر بها}} \times \textbf{100\%}$$

إذ يقصد بالموجودات المخاطر بها كل من الودائع والاستثمارات لدى المصرف الأخرى والحسابات المتقابلة والتسهيلات الائتمانية، إذ تبين هذه النسبة مدى حماية التي يقدمها حقوق الملكية (رأس المال الممتلك) لمواجه التعرضات (الخسائر) التي يتعرض لها المصرف عند انهيار القيمة السوقية للأوراق المالية إذ يطلق تسمية (هامش الأمان) بمولجه المخاطر في الموجودات المعرضة للمخاطر

3. **نسبة رأس المال إلى القروض والذي يعبر عتها:**

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع التسهيلات الائتمانية والقروض}} \times \textbf{100\%}$$

إذ تعبر هذه النسبة عن مقياس لمواجه الفشل في استرداد بعض (جزء) من الأموال التي تم إقراضها.

ثالثاً. نسبة معدل التوظيف: تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة توظيف الأموال المتوفرة للمصرف والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية للزبائن مثل قروض وسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة تعني قدرة المصرف على تلبية القروض، أما انخفاض هذه النسبة يدل إلى عدم قدراته المصرف في تلبية طلبات سحوبات المودعين (عبد السادة وآخرون، 2008: 124) وتحسب من خلال المعادلة الآتية (Dhakal, 2019: 56):

نسبة القروض الى اجمالي الودائع = القروض / أجمالي الودائع

كما ويرى (عبد الحميد وكاظم، 2020: 351) إن نسبة التوظيف تعد أحد مقايس السيولة للمصرف، إذا تعبر عن استخدام ودائع في الإقراض (التسليف).

في حين يرى (Dhakal, 2019: 54) تُظهر النسبة التوظيف (النشاط) قدرة شركات التمويل على تقديم القرض والسلف إلى الناس. إذ تعد النسبة العالية من القروض والسلف علامة على كفاءة المصارف التجارية وتعبئة أفضل للودائع المحصلة والعكس صحيح.

مما سبق يرى الباحث بأن تقيم الأداء اصبح جزء لا يتجزأ من التقارير المالية إضافة لكونه يبين نتيجة النشاط الحالي وكيف تعمل المصارف بشكل تحقيق أهدافها الخاصة والعامة المتمثلة في مدى قدرتها على تحقيق الأرباح والى أي مدى قادرة على حماية هذه الأموال من ضياعها ومدى قدرتها على الاستمرار فضلا عن ذلك لتحديد مواطئ الضعف والقوى للسعي إلى تحسينها إذا تعمل الربحية على مقارنة المصادر المتولدة من الأنشطة والعمليات ما هو موجود من موجودات أما الملائة فأنها تقارن بين اطراف الميزانية الموجودات وحقوق الملكية أما نسب توظيف فأنها مؤشر خاص يعكس مدى استثمار المصارف الأموال المودعين لديها ليكون حلقة الوصل بين العائدات والموجودات ومدى الحاجة السيولة ونسبة المخاطر. كما ويعد مؤشر الملاءة المالية والربحية ونسبة القروض إلى الودائع ثلاثة مؤشرات أساسية تستخدم لتقييم الوضع المالي للمصارف. يقيس مؤشر الملاءة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية طويلة الأجل، بينما تقيس الربحية قدرة البنك على توليد الدخل من عملياته. من ناحية أخرى، تشير نسبة القرض إلى الودائع إلى قدرة المصرف على إقراض الأموال بناءً على حجم الودائع التي يمتلكها، وترتبط هذه المؤشرات الثلاثة ارتباطًا وثيقًا وتوفر رؤى قيمة حول الأداء المالي للمصرف.

2-11. العلاقة بين المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) والأداء المالي للمصارف العلاقة بين المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) والأداء المالي للمصارف

إن علاقة المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) والأداء المالي تمثل تحديا جديد وذلك بسبب أن المعيار الدولي ادخل مفاهيم جديدة لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة إذ أثر بشكل كبير ومفاجئ في القوائم المالية المفصح عنها. إذ يرى الباحث (Patinge, 2018: 85) أن المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) هو عدسة جديدة يمكن من خلالها عرض الأداء المالي، ويحتاج المستثمرون والمحللون إلى تكييف منهاجياتهم التحليلية وإعادة ضبط نماذجهم المالية. قد يحتاجون حتى إلى تطوير مجموعة جديدة تمامًا من التحليلات. ومع ذلك، من مناقشاتنا مع المشاركين في السوق، يبدو أن هذا قد بدأ بالكاد. غالبًا ما يُعزى ذلك إلى عدم وجود إفشاء وتواصل حول المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) بالنسبة للعديد من المصارف.

ويرى الباحث (Jodeh & Khalaf, 2022: 5) أن الأداء المالي من القضايا التي تحدد درجة تطور المنظمات الاقتصادية وتنظيمها، والتي من خلالها تتشكل الركائز المادية للمجتمع، والتي تؤمن اختراقًا نحو الحضارة والرفاهية الاجتماعية، والتي تُبنى أساسًا على أساس التراكمات المادية التي حققتها الدول والتي تنعكس بشكل مباشر على تطور الدخل القومي فيها إذ تناول مجموعة من المؤشرات والتي تمثل الربحية والسيولة وبين مدى تأثر مجموعة العينة لعدة سنوات بين بها أن هنالك أثر حسب التحليل الوصفي سلباً على كل من الحسابات الجارية المدينة، أي نسبة الربح قبل الضريبة على الأصول، ونسبة الربح بعد الضريبة إلى الأصول، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، ونسبة القروض إلى الودائع، ونسبة مخاطر الائتمان وكما يشير

التحليل الإحصائي إلى أثر بشكل إيجابي على كل من مخصص انخفاض التسهيلات الائتمانية والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الدين ونسبة الودائع إلى الأصول ككل (Jodeh & Khalaf, 2022: 7).وكما وتوصلت دراسة (Salami et al., 2022: 27) إلى أن هنالك تأثير سلبي على الملاءة المالية للمصارف النيجرية بسبب التفسيرات المختلف لمخصصات الخسائر الائتمانية غير المتوقعة. وترى دراسة (Kund & Rugilo, 2018: 24-23) بأن بداية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) سوف يوثر بالسلب على الملاءة المالية لكن مع مرور الوقت سوف يتحس هذا المؤشر تدريجيا. كما وتسلط الدراسة (Ntaikou et al., 2021: 18) الضوء على أنه من المتوقع أن يؤدي تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) إلى زيادة نسب تغطية المخاطر (تأثير إيجابي)، في حين إن الأحكام الإضافية سيكون لها تأثير سلبي على متطلبات رأس المال. تدعو هذه النتائج إلى اتخاذ إجراءات جيدة التصميم وتكييف نماذج الأعمال المطبقة الخاصة بهم بأنها تتوافق مع المتطلبات التنظيمية الجديدة والتكيف مع البيئة المالية المنشأة حديثًا من أجل التخفيف من الآثار السلبية المحتملة على أرباحهم. إذ بينت دراسة (Al-nsour & Abuaddous, 2022: 11-12) بأن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) أثر بشكل إيجابي على مؤشر الملاءة المالية ولا يوجد تأثير سلبي على مؤشرات الأداء المالي الأخرى للمصارف بشكل كبير..إذ توصلت دراسة (Bellagdid et al., 2021: 94-95) بان هنالك تأثير سلبي للعائد على حقوق الملكية وتأثير إيجابي للعائد الاستثمار والرافعة المالية. كما وترى دراسة (الحاج، 2022) بعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) على المصارف أثر على الأداء المالي المتمثل بنسبة السيولة وملائة والربحية وذك بسبب عمل مخصصات لجميع ليس فقط للتسهيلات الائتمانية وإنما للنقد لدى الغير والمتمثلة الإيداعات لدى المصرف المركزي والمصارف عكس السياسات المحاسبية المستخدمة سابقاً وذلك بسبب اقتطاع جزء من الأرباح المحققة بعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9)

مما سبق يرى الباحث إن تأثير المعيار الدولي للتقرير المالي على الأداء المالي والمتمثل بالربحية حين يتم استقطاع جزء من أرباحها لعمل مخصصات الخسائر الائتمانية وأيضا تأثير على نسب التوظيف المالية حين يتحفظ المصرف لاستثمار المزيد من أموال المودعين كما ويوثر على الملاءة المالية للمصرف بسبب تغطية هذه المخصصات للموجودات المخاطر بها.

المحورة الثالث: الجانب التطبيقي

في هذا المبحث سيتم إعطاء نبذة تاريخية عن عينة الدراسة بعد توضيح المجتمع الذي شملته، ومن ثم سيتم التطرق وصف المتغيرات وبيان كيفية قياسها وتحديد الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية له.

3-1. مجتمع وعينة الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة بكافة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، في حين لخصت العينة ب (15) مصرف، كما هو موضح في الجدول رقم (1)، وقد تمثلت الحدود الزمنية لهذه العينة بثلاث سنوات فقط امتدت من 2019 ولغاية 2021، بسبب محددات قياس المتغيرات التي تطوي على تطبيق بازل III، عليه فإن عدد المشاهدات التي شملتها الدراسة (45) مشاهدة (مصرف/سنة)، وقد تم تحديد هذه العينة وفق ثلاث شروط هي؛ الأول، توافر البيانات المالية لعام 2021، أما الشرط الثاني، فهو استمرار المصارف بالإفصاح عن بياناتها للسنوات المحددة دون انقطاع، والشرط الثالث والأهم هو محددات قياس المتغيرات.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (1): 352-373
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.1.21

الجدول (1): المصارف عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	الرمز	ت	اسم المصرف	الرمز
1	مصرف بغداد	BBOB	9	مصرف الخليج التجاري	BGUC
2	مصرف الشرق الأوسط	BIME	10	مصرف أشور الدولي	BASH
3	مصرف الاستثمار العراقي	BIBI	11	مصرف المنصور للاستثمار	BMNS
4	مصرف التنمية	BDIF	12	مصرف الإقليم التجاري	BRT
5	مصرف الموصل للتنمية	BMFI	13	مصرف أربيل	BER
6	مصرف الأهلي العراقي	BNOI	14	مصرف الاتحاد	BUOI
7	مصرف الائتمان العراقي	BROI	15	المصرف العراقي للتجارة	BCOI
8	مصرف سومر التجاري	BSUC			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي.

3-2. قياس متغيرات الدراسة: تضمنت الدراسة ثلاث أنواع من المتغيرات هم كما يأتي:

المتغير الأول: المتغير المستقل (تبني معيار (IFRS9))، تم قياس مدى تبني معيار (IFRS9) من خلال مستوى الخسائر الائتمانية المتوقع نتيجة لتطبيق المعيار، والمحتسبة وفق المعادلة الآتية[1]:

$$\mathbf{PD\% \times EAD \times LGD\% = ECL}$$

إذ إن:

(ECL): تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة.

(PD%): تمثل نسبة احتمالية التعثر

(EAD): تمثل التعرض الائتماني عند التعثر

(LGD%): تمثل نسبة الخسائر بافتراض التعثر

ولكي يتم مراعاة الفروقات فيما بين أحجام المصارف، لذا سيتم قسمه قيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) على أجمالي القروض والسلف، وكلما زادت النسبة دل ذلك وجود توجه أكثر نحو تبني المعيار.

المتغير الثاني: المتغير التابع (الأداء المالي): نظراً لطبيعة واقع المتغير التابع في الدراسة الحالية والذي من المتوقع أن يتأثر بالبيئة المحيطة للشركة وتوجهات وتوقعات المستثمرين والمحللين لذا تم تبني ثلاث مؤشرات كوكلاء هم: الأول الربحية (Profit) (يقاس من خلال العائد على الموجودات (ROA))، والثاني الملاءة (SoLVRency) (يقاس بنسبة رأس المال) والثالث التوظيف (Employ) (يقاس بنسبة التوظيف)، والجدول رقم (2) يظهر كيفية قياس كل مؤشر.

الجدول (2): قياس مؤشرات المتغير التابع

ت	البعد	القياس
1	الربحية	❖ معدل العائد على الموجودات (ROA) = (صافي الأرباح بعد الضرائب/إجمالي الموجودات)

[1] للاطلاع على التفاصيل، راجع: لبنك المركزي العراقي، التعليمات الإرشادية لأعداد القوائم المالية للمصارف وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9 https://cbi.iq/static/uploads/up/file-15553224645725.pdf

ت	البعد	القياس
2	الملاءة	❖ نسبة راس المال $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الموجودات}}$
3	التوظيف	❖ نسبة معدل التوظيف = أجمالي القروض والسلف / أجمالي الودائع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

وكلما زات نسبة القيم المثبتة للمؤشرات الثلاث في الجدول رقم (10) دل ذلك على ارتفاع مستوى الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

3-3. التحليل الوصفي

يظهر الجدول رقم (3) مستويات تبني معيار (IFRS9) ومقررات لجنة بازل III والأداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

الجدول (3): مستويات تبني معيار (IFRS9) ومقررات لجنة بازل III والأداء المالي للمصارف

ت	المصرف	(IFRS9)	الأداء المالي		
		(ECL)	(Profit)	(SoLVRen)	(Employ)
1	بغداد	0.438	0.013	0.213	0.104
2	الشرق الاوسط	0.213	-0.001	0.386	0.125
3	الاستثمار العراقي	0.395	0.014	0.453	0.285
4	مصرف التنمية	0.021	0.010	0.271	0.403
5	الموصل للتنمية	0.568	0.003	0.561	0.200
6	الأهلي العراقي	0.086	0.017	0.310	0.367
7	الائتمان العراقي	0.242	-0.009	0.582	0.553
8	سومر التجاري	0.057	0.003	0.756	0.149
9	الخليج التجاري	0.136	-0.006	0.575	0.240
10	اشور الدولي	0.423	0.019	0.554	0.075
11	المنصور للاستثمار	0.152	0.008	0.272	0.110
12	الإقليم التجاري	0.620	0.012	0.380	0.069
13	اربيل	0.322	-0.018	0.543	0.358
14	الاتحاد	0.063	0.002	0.541	0.738
15	العراقي للتجارة	0.594	0.033	0.573	0.036
	الاجمالي	0.289	0.007	0.465	0.254

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن الوسط الحسابي (للسنوات الثلاث عينة الدراسة لكل مصرف) قد سجل مستويات متوسطة للخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المخصصات المحددة لها في كل مصرف، إذ تباينت تلك المخصصات ما بين (0.021) و(0.620)، وهي نسب متباينة حسب المصارف، مع وجود تميز وقيم متطرفة لبعض المصارف فيما يخص المؤشر الرباع وبشكل اكثر تحديداً في مصرف الائتمان العراقي، أما فيما يخص مؤشرات الأداء المالي، فيلاحظ وجود نسب

سالبة للربحية لدى بعض المصارف منها مصرف الشرق الأوسط ومصرف الائتمان العراقي، ومصرف الخليج، في حين أن بقية المصارف تباين مستوى العائد على الموجودات الإيجابي الممثل لمؤشر الربحية ما بين 1.9% و0.3% وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بسعر الفائدة السائد في السوق مما يطرح سؤال حول جدوى الاستثمار في المصارف، في حين كانت نسبة رأس المال الممثلة لمؤشر الملاءة متباينة بشكل محدد نوعا ما بين المصارف ما بين 21.3% في مصرف بغداد كأدنى نسبة وبين 75.6% في مصرف سومر التجاري كأعلى نسبة، أما فيما يخص نسبة التوظيف فكانت أكثر تبايناً بين المصارف بمستوى حد ادنى يبلغ 7.5% في مصرف اشور وحد أعلى بنسبة 55.3% في مصرف الائتمان العراقي.

كما يظهر الجدول رقم (4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة ا ولإجمالي العينة.

الجدول (4): وصف متغيرات الدراسة

نوع المتغيرات	المتغيرات	البعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	معامل الاختلاف
لمستقل	تبني (IFRS9)	(ECL)	0.289	0.238	0.012	0.849	82.3%
التابع	الأداء المالي	(Profit)	0.007	0.014	-0.026	0.058	206.3%
		(SoLVRen)	0.465	0.163	0.173	0.789	35.1%
		(Employ)	0.254	0.266	0.026	1.498	104.5%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن هناك اتساق وعدم تشتت في مستويات الرافعة المالية ضمن مقررات لجنة بازل III، وفي نسبة الملاءة ضمن الأداء المالي وذلك بدلالة معامل الاختلاف الذي سجل مستوى نسبة أقل من 50% في حين أن كافة المؤشرات الأخرى لمتغيرات البحث الثلاثة سجلت مستويات عالية من التشتت وعدم الاتساق مما يدل على تباين مستويات عمل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار (IFRS9) وكذلك تشتت ما بين المصارف فيما يخص مستويات كفاية رأس المال ونسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر حسب تبني مقررات لجنة بازل III، وكذلك الحال في الأداء المالي بالنسبة لمؤشر الربحية والتوظيف. كما يشير الوسط الحسابي على وجود مستوى يقارب 29% من مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة من الديون والقروض الممنوحة، وهي نسبة إجمالية مقبولة نوعا ما كمتوسط لثلاث سنوات وللعينة كافة، في حين كان هناك توافق نسبي في مستوى كفاية رأس المال والبالغة للعينة كافة 12.5%، ومستوى عالٍ جدا في الرافعة المالية، مما يؤكد المستويات العالية للتحوط، ونسب متدنية للربحية وللتوظيف مما انعكس ذلك على تدني مستويات الأداء المالي ككل.

4-3. اختلاف متغيرات الدراسة باختلاف المصارف والسنوات يمكن بيان التباين والاختلاف في مستويات متغيرات الدراسة وذلك باختلاف كل من المصارف والسنوات كما هو مبين أدناه:

3-5. اختلاف متغيرات الدراسة باختلاف المصارف: يظهر الجدول رقم (5) مدى اختلاف متغيرات الدراسة باختلاف المصارف، وذلك عبر استخدام اختبار كروسكال واليس [*](Kruskal-Wallis).

الجدول (5): اختبار تباين المتغيرات باختلاف المصارف

ت	المصرف	(ECL)	(Profit)	(SoLVRen)	(Employ)
1	بغداد	32.83	33.50	5.00	15.00
2	الشرق الاوسط	23.67	10.67	15.33	18.67
3	الاستثمار العراقي	32.33	28.00	20.33	30.67
4	مصرف التنمية	4.33	29.67	8.00	38.33
5	الموصل للتنمية	36.33	19.00	32.00	24.00
6	الأهلي العراقي	10.67	39.00	10.00	35.67
7	الائتمان العراقي	21.00	5.00	34.33	22.00
8	سومر التجاري	8.67	18.00	44.00	19.67
9	الخليج التجاري	15.67	7.33	33.00	27.00
10	اشور الدولي	31.67	36.83	31.67	9.33
11	المنصور للاستثمار	18.33	25.67	7.67	15.00
12	الإقليم التجاري	38.33	30.67	14.67	8.00

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يظهر الجدول رقم (5) أن قيمة كاي سكوير (Chi-Square) تشير إلى أن هناك دلالة معنوية للاختلاف، نتيجة لكون قيمة معنويتها لكافة المتغيرات أقل من 5%، وهذا يدل على اختلاف مستويات تبني معيار (IFRS9) بدلالة (نسبة (ECL))، ومستوى الأداء المالي بدلالة (الربحية، الملاءة، التوظيف)، وذلك باختلاف المصارف، ويشير الوسط الحسابي الرتبي أن أعلى مستوى للخسائر الائتمانية المتوقعة كدلالة لتبني معيار (IFRS9) كانت في مصرف الإقليم التجاري، في حين كان أدنى مستوى في مصرف التنمية، وفيما يخص الأداء المالي فقد سجل كل من مصرف الائتمان العراقي وبغداد والعراقي للتجارة ادنى مستوى في (الربحية، الملاءة، التوظيف) على التوالي، في حين كان المستوى الأعلى في مصرف أشور وسومر والاتحاد.

3-6. اختبار الفرضيات العلاقة والتأثير

(H1). الفرضية الأولى: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تبني معيار (IFRS9) وكل من مقررات لجنة بازل III والأداء المالي.

[*] اختبار (Kruskal-Wallis) من الاختبارات اللامعلمية، وقد تم استخدامه لاختبار التباينات عن الوسط الحسابي للمتغيرات عينة الدراسة، نظرا لصلاحية الادوات اللامعلمية في الاختبارات الإحصائية سواء تحقق شرط التوزيع الطبيعي أم لم يتحقق، فضلاً عن توفير هذا الاختبار لمعلومات عن التباين التفصيلي للمفردات إلى جانب الاجمالي بعكس الاختبارات المعلمية التي تعطي نتائج اجمالية على سبيل المثال للمصارف كافة أو للسنوات كافة، لذا وبغض النظر عن اختبارات التوزيع الطبيعي للمتغيرات في المبحث الثاني من هذا الفصل فإن هذا الاختبار يبقى صالح في التحليل.

باستخدام معامل الارتباط بيرسون تم اختبار مستوى العلاقة بين تبني معيار (IFRS9) وكل من مقررات لجنة بازل III (بكافة مؤشراته) والأداء المالي (بكافة مؤشراته)، والجدول رقم (6) يظهر مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

الجدول (6): قيم معامل الارتباط بين تبني معيار (IFRS9) وكل من مقررات لجنة بازل III والأداء المالي

	الأداء المالي		
	(Profit)	(SoLVRen)	(Employ)
تبني معيار (IFRS9)	0.131	0.457**	0.337-*
Sig	0.392	0.002	0.023

**:وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند 1% *: وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند 5%

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن هناك علاقة ارتباط إيجابية (طردية) ذات دلالة معنوية بين تبني معيار (IFRS9) وكل مع نسبة الملاءة كوكيل للأداء المالي، في حين كانت العلاقة سلبية معنوية مع نسبة التوظيف كوكيل للأداء المالي، أما فيما يخص بقية المؤشرات (نسبة الكفاية، صافي التمويل المستقر، الربحية) فلم تثبت معنوية العلاقة مع تبني معيار (IFRS9)، وتدل النتائج أعلاه أن العلاقة بين المتغير المستقل وكل من المتغيرات الوسيطة والتابع تتباين وفق نوع المقياس المعتمد كوكيل لكل منها، إذ كانت إيجابية ومعنوية مع بعض المؤشرات وسلبية معنوية مع أخرى، وغير معنوية مع بقية المؤشرات، مما يؤكد أهمية اختيار المؤشرات الممثلة في قياس المتغيرات التي ستنعكس في سير نتائج الدراسة واستدلالاتها، ونظراً لتحقق وجود العلاقة المعنوية مع بعض المؤشرات والتابع (الأداء المالي) لذا يمكن القول الفرضية الرئيسة الأولى مقبولة جزئياً.

(H2). الفرضية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لتبني معيار (IFRS9) في الأداء المالي.

تم صياغة معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير الأداء المالي وفق مؤشر الملاءة المالية بدلالة معيار (IFRS9)، لغرض معرفة مستوى تأثير الأخير في الأداء المالي وفق مؤشر الملاءة المالية، والجدول رقم (7) يظهر نتائج اختبار التأثير.

الجدول (7): تأثير تبني معيار (IFRS9) في الأداء المالي وفق مؤشر الملاءة المالية

الأبعاد	المعامل الثابت (β0)	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R^2)	(R^2) المعدل
(IFRS9)	.357	.295	3.367 (.002)	11.334 (.002)	.209	.190

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (7) ما يأتي:

1. ثبات نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (11.334) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5%، معنى ذلك يمكن تقدير الملاءة المالية بدلالة معيار (IFRS9)، وهذا يشير إلى صحة النموذج.
2. ثبات معامل الحد الثابت لقيمة (T) البالغة (3.367)، بدلالة معنوية (0.002) وهي أقل من 5% مما يدل على معنوية تأثير معيار (IFRS9) في الملاءة المالية.

3. تدل قيمة بيتا (β) البالغة (.295) الموجبة على أن التأثير إيجابي، بمعنى كلما زادت نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تدل على تبني معيار (IFRS9) فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الملاءة المالية التي تأكد على تعزيز الأداء المالي للمصارف.
4. تشير قيمة معامل التحديد (R2) البالغة (0.209) على تبني معيار (IFRS9) يفسر ما نسبته (20.9%) من التغيرات الحاصلة في مستوى الملاءة المالية، وهي نسبة مقبولة نسبياً وإن نسبة التفسير الأكبر البالغة (79.1%) تعود لمسببات وعوامل أخرى غير ظاهرة في النموذج الحالي، بناءً على ما سبق تقبل الفرضية الرئيسة الرابعة.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

4-1. الاستنتاجات

1. إن المعيار (IFRS 9) قدم حلول مهمه حول التعقيد وعمل المعيار الدولي المحاسبي 39 لتصنيف وقياس الأدوات المالية لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة أو المستقبلية بدل الخسائر الائتمانية المتكبدة والذي يحول لعمل مخصصات كافية لتفادي مثل هذه الخسائر وتحوط لها.
2. إن الأداء المالي للمصارف ما هو إلا صورة حية تعكس مستوى ونتيجة قدرة المصارف على استغلال مواردها وقابليتها الذاتية نحو تحقيق الأهداف الموضوعة من خلال مختلف الأنشطة التي تمارسها ووفقا لمعايير محددة مسبقا تتلاءم وطبيعة عمل المصرف.
3. إن هنالك علاقة بين المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) والأداء المالي للمصارف والمتمثلة بالملاءة المالية، لم توجد علاقة مع الربحية والتوظيف المالي.
4. هنالك تأثير معنوي طردي بين المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) والأداء المالي للمصارف المتمثلة بالملاءة المالية للمصارف عينة الدراسة.

4-2. التوصيات

1. ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بمتابعة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) وذلك لتحقيق التحوط الكامل من الخسائر الائتمانية المتوقعة لكي يعتمد المصرف على نفسه في تفادي الضغوط الاقتصادية.
2. ضرورة اهتمام المصارف عينة الدراسة للاهتمام بالربحية لزيادة كمية الاستثمارات في المصرف.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. بلال الشيخ، منصر ناصر الراجي، (2016)، تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية "ias/ifrs" والمعايير الدولية للتقارير المالية "ifrs" وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية. مجلة اقتصاد المال والاعمال ، 1(1) ،20-7.
2. شحاتة، محمد موسي علي. (2019). إنعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الإئتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS9) ومقررات لجنة بازل 3، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، 1 (العدد الأول)، 447-533.
3. مكطوف، هنادي صكر، وحازم، سرى ضيغم، (2019)، "تقييم الاداء المصرفي على وفق نموذج CAMELS دراسة تطبيقية لمصرف المنصور للاستثمار للفترة من (2014-2018)"، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 26، العدد 117.

4. حسين، احمد عباس، (2020)، "تقييم الاداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية (دراسة تحليلية)"، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، العدد 39.
5. العبدون، أشرف هاشم فارس، (2021)، " دور أخلاقيات العمل المحاسبي في تحسين الأداء المالي للشركة (دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (13) العدد (4).
6. جداييني سامية، سحنون جمال الدين، (2017)، " تقييم وتحليل الأداء المالي للمصارف الإسلامية - دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار- "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 8، العدد السادس عشر.
7. إبراهيم، رشا احمد علي، (2020)، أثر الشراكة الإستراتيجية لنموذج التأمين البنكي على الأداء المالي للبنوك التجارية (دراسة تجربة البنك التجاري الدولي). الفكر المحاسبي، 24(1)، 827-868.
8. بشناق، زاهر صبحي. (2011). تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية – دراسة مقارنة للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين-"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين.
9. الصبيحي، فائز هليل، ورجا، ثامر خليف، (2020)،" إثر هيكل راس المال على الأداء المالي للمصارف العراقية الخاصة للمدة (2011-2017)"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (12) العدد (29).
10. هادي طه الحاج. (2022). أثر تطبيق معيار التقارير المالية رقم 9 على الأداء المالي للمصارف" دراسة حالة أحد المصارف السورية بنك بيبلوس–سورية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، 38(3).
11. رغد كريم قاسم الوائلي، حمزة فائق وهيب الزبيدي. (202
12. 0). تأثير متطلبات الرقابة الإشرافية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في العراق: دراسة حالة: مصرف التعاون الإسلامي للاستثمار والتنمية للسنوات (2015-2018). مجلة دراسات محاسبية ومالية، 15(50).
13. فوزي، شعوبي محمود، والهام، التجاني، (2015)،" تقييم الاداء المالي للمصارف التجارية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة (2005-2011)"، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد 17، ص 25-28.
14. عمر، أزاد محمد رشيد، وعلي، دليرسليم، (2022)، تأثير الرافعة المالية على الربحية المصرفية" دراسة تحليلية لعينه من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة جامعة دهوك، 25(2)، 619-640.
15. محمد فاضل نعمة الياسري، (2018)،" استخدام مؤشرات الاداء المالي القائمة على التدفقات النقدية في تقويم الاداء المالي (دراسة حالة في المصرف الوطني الاسلامي)"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (16) العدد (2).
16. زياد نجم عبد، رائد عبد الخالق العبيدي، (2011)، أثر التغيير في رأس المال الممتلك على ربحية المصارف: دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار .مجلة دراسات محاسبية ومالية، 6(17).

17. عبد السادة، ميثاق هاتف، ناظم، الهام، وسعيد، بلال نوري، (2008)، " تقييم الأداء المصرفي باعتماد نسب السيولة والربحية – دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية "، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الأول.
18. عبد الحميد، مناهل مصطفى، كاظم، حسن عبد نزال، (2020)، السيولة المصرفية وإمكانية استثمارها في تعزيز الملاءة لعدد من البنوك التجارية في العراق. مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية 26(119) 345-370. بغداد.

المواقع الرسمية:

-1https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs9

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Guebert, J., (2009), G20 Economic Summit: Plans for the Second Meeting in April 2009. Retrieved from The G20 Research Group website: http://www.g20.utoronto.ca/g20plans/g20leaders090203.pdf .
2. Basel Committee on Banking Supervision, (2009), Guiding principles for the replacement of IAS 39.
3. Eriksson, N., (2019), The implications of IFRS 9–for Equity Analysts. Master's Thesis 15 credits Department of Business Studies Uppsala University Spring
4. Popescu, M. M., & Ionescu, B. S., (2019), IFRS 9 benchmarking test: too complicated to worth doing it?. Economic Computation and Economic Cybernetics Studies and Research, 53(1), 217-230.
5. IFRS,International Financial Reporting Standard 9 Financial Instruments (IFRS 9) https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/pdf-standards/english/2022/issued/part-a/ifrs-9-financial-instruments.pdf?bypass=on
6. Gornjak, M. (2017). Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The Analysis of Replacement. International Journal of Management, Knowledge and Learning, 6(1), 1–154. www.issbs.si/press/ISSN/2232-5697/6-1.pd
7. PricewaterhouseCoopers. (2017). IFRS 9, Financial Instruments Understanding the basics. Clinical and Surgical Ophthalmology. https://doi.org/10.4324/9781003266532-2 https://www.pwc.com/gx/en/audit-services/ifrs/publications/ifrs-9/ifrs-9-understanding-the-basics.pdf
8. Orbán, I., & Tamimi, O. (2020). Accounting model for impairment under IFRS 9 and its impact on loss allowance.European Research Studies Journal ,XXIII, (4), 1259-1277
9. BDO. (2018). Instruments, Financial https://www.bdo.co.za/en-za/insights/2018/advisory/ifrs-in-practice-2018-ifrs-9-financial-instruments
10. Sultanoğlu, B. (2018). Expected credit loss model by IFRS 9 and its possible early impacts on European and Turkish banking sector. Muhasebe Bilim Dünyası Dergisi, 20(3), 476-506.
11. PricewaterhouseCoopers. (2016). Practical guide General hedge accounting. https://www.pwc.co.uk/

12. Grzybowska, U., & Karwanski, M. (2020). Application of Machine Learning Method under IFRS 9 Approach to LGD Modeling. Acta Physica Polonica, A., 138(1).
13. Schutte, W. D., Verster, T., Doody, D., Raubenheimer, H., & Coetzee, P. J. (2020). A proposed benchmark model using a modularised approach to calculate IFRS 9 expected credit loss. Cogent Economics & Finance, 8(1), 1735681.
14. Omer, A. M. R. (2021). The impact of the Basel III committee decisions on the performance of banks in Iraq. International Journal of Economics and Finance Studies, 13(2), 477-499.
15. Muriithi, J. G., & Waweru, K. M. (2017). Liquidity Risk and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. International Journal of Economics and Finance, 9(3), 256. https://doi.org/10.5539/ijef.v9n3p256
16. GAZI, M. A. I., Rahaman, A., Waliullah, S. S. A., Ali, M. J., & Mamoon, Z. R. (2021). Financial performance of converted commercial banks from non-banking financial institutions: Evidence from Bangladesh. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(2), 923-931.
17. Dhakal, R., (2009), Financial Performance of Commercial Banks in Nepal (Doctoral dissertation, Faculty of Management. Management Tribhuvan University.
18. Patinge, S., (2018), Srujan. Dr. V. N. Bedekar Research Institute of Management Studies, 3(2456–4079), 1–94.
19. Jodeh, I., & Khalaf, A. R., (2022), The Impact of Applied of IFRS (9) Standard on the Financial Performance of Jordanian Commercial Banks in Light of the Corona Pandemic. In Explore Business, Technology Opportunities and Challenges After the Covid-19 Pandemic (pp. 1000-1010). Cham: Springer International Publishing.
20. SALAMI, A. A., UTHMAN, A. B., IBRAHIM, R. O., & NAGERI, K. I. (2022). Bank Funding Strategy and Income Smoothing Practices in Nigeria: IFRS and Solvency Risk Analysis. Global Journal of Accounting, 8(1), 13-30.
21. Kund, A.-G., & Rugilo, D., (2018), Assessing the Implications of IFRS 9 on Bank Stress Tests. SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.2139/ssrn.3282509
22. Ntaikou, D., Vousinas, G., & Kenourgios, D. (2021). The expected impact of IFRS 9 on the Greek banking system's financial performance: theoretical considerations and insights. SSRN Electronic Journal, December. https://doi.org/10.2139/ssrn.3794677
23. Al-nsour, R., & Abuaddous, M., (2022), A Comparison Study between IFRS 9 and IAS 39 in GCC Countries. 7(6), 7–13.
24. Bellagdid, A., Sahibeddine, A., Britel, I., & Godowski, C., (2021), The Transition from IAS 39 to IFRS 9 and Its Impact on Financial Performance: Case of a Moroccan Public Financial Institution. In FEMIB (pp. 89-97).